سهم واحد فاراد واقتسمها واراد صاحب العشرة الاسهم ان يقع سهامه منفصلة
في موضع واحد ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الارا في بينهم متصلة
كانت او متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لاخر وسهم للثالث ويجعل
الارا في على عدد سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل بناد ق سهامهم على عدد سهامهم
ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج بوضع على طرف من اطراف السهام وهو اول
السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة
يعطى له ذلك وتسعة اسهم منفصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فكون
بسهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاوله بندقة يخرج بوضع
على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب
الخمسة من البناد ق الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك
السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد فان كانت هذه البندقة لصاحب
الواحد كان له الطرف الذي وضع عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية
لصاحب الخمسة رجلا كان او ترك ثلاث بنين وترك خمسة عشر حائطا
خمسة منها مملوء خلا وخمسة منها الى نصفها خل وخمسة منها خالية والكل
مستوية خمس خمس فاراد البنون ان يقتسموا الخوابي على السواء من غير ان يبزلوا
عن مواضعها قالوا الوجه ان يعطى احد البنين حائطين مملوئين وحائطين
الى نصفها وحائطين خاليتين ويعطى الثاني كذلك شقي خمس حوائط احدها
مملوءة واحد منها خالية وثلث الى نصفها فيعطى للابن الثالث ذلك
فتقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة ارعفة لاحدهما رعيفان
وللاخر ثلاثة فدعيا رجلا ثالثا واكلوا الجميع جميعا مستوين ثم ان الثالث
اعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسما على قدر ما اكل من ارغفتكما **قال الفقيه**
ابو الليث يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلثة لان
كل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف مساعا ثلثان من ذلك
لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلاثة واجعل
كل ثلث سهما فيصير لكل واحد منهم اكل سهمين من نصيب صاحب الرغيفين
وثلاثة

وثلاثة اسهم من نصيب صاحب الثلاثين وذلك خمسة فيقسم البدل كذلك فيكون
لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة دراهم **قال الفقيه**
ابو بكر رحمه الله عنه لصاحب الرغيفين درهم من البدل لانه اكل من رغيفه
رغيفا وثلثي رغيف ولم يا كل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف وكل واحد
منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلث
رغيف فكان لصاحب الثلاثة اربعة دراهم سبعة دراهم سدس وكان بينهما
على اراد قسمته بالوزن والميزان **وقال** بعض المشايخ يجوز بالرجلة
ايضا للتفاوت قال ابو الليث رحمه الله وهذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز
قسمته بدون الوزن اما الميزان او الرجلة فلا يجوز قسمته بالرجلة لانها
تعارفه وقسمة الدين بالحساب ذكر في النوازل انه يجوز للتفاوت لان
ليس بوزني رجلان تواضعا على قرية بينهما على ان يكون عند كل واحد خمسة
عشر يوما كلب لنبه كان باطلا لانه يحمل فصل اللبن لاحدهما وان جعل صاحب
الحمل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل
فاذا جعل صاحبه في حل كان ذلك ابراء له عن الضمان فيجوز اما حال قيام الفضل
يكون هبة او ابراء عن العين وانه باطل **اهل** قرية غزيهم السلطان
فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد
الرؤس **وقال الفقيه** ابو جعفر رحمه الله ان كانت الغرامة لتحصين
الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مونة الملك وان كانت لتحصين
الابدان يقسم على قدر الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مونة الرأس
ولا سبيل سوى ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم واربعين اشخص
الهدمت فاراد احدهما البناء الى الاخر تقسيم الدار بينهما ولو كانت
هذه الاربعين الشخص لاحدهما على جذوع وليس للاخر عليه شيء فانهدمت
الحائط فاخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء الى صاحبه فانه لا حجة عليه
ويقال لهما ان شئتما فاقسما ارض الحائط فاراد صاحب الجذوع ان يبني
واراد الاخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفان رجلان بينهما مملوك صغار وجارية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)